المواطنة ومُتطلبات بناء الهوية المشتركة
الأستاذ المساعد
د.أمل هندي الخزعلي
يُعرف مفهوم المواطنة بأنه تعبير عن العلاقة القانونية للفرد بالدولة التي عاش ردحاً معيناً،أو مازال يعيش فيها وما يترتب على هذه العلاقة البينية من حقوق وواجبات من قبل الطرفين بغض النظر عن مُعتقد الفرد أو جنسه أو لونه أو لغته. ومما لا يُختلف عليه اثنان أن المواطنة هي جملة من القيم المعيارية التي تُمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة وفي العدالة وفي المساواة في الحقوق لكل فرد في المجتمع بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه.
وإذا عُدَّت المواطنة بأنها علاقة بين الفرد والدولة كما يُحددها قانون تلك الدولة، فأن علاقة الفرد بالوطن لا تتأتى من مجرد تواجد الفرد في بقعة الأرض (الدولة)، وإنما تحتاج إلى عوامل أخرى لكي تخلق حالة من الانشداد النفسي والعقلي تجاه الوطن، ولذا فأن خلق هذه الحالة يتم عن طريق الامتداد التاريخي لوجود الفرد في الوطن عبر أجيال سابقة، بحيث تخلق حالة من الارتباط بين الجانبين، وهي لا تكون وليدة التوطن المؤقت بل ناجمة عن التواصل الحضاري والثقافي والسلوكي عندما يحمل الفرد في ذهنه كل أو بعض ما أفرزته مسيرة الأجداد من ثقافة وقيَّم، ويُمثل هذا الطريق عنصر الضبط في سلوك الفرد تجاه الوطن، إذ يُقدم الدافع النفسي لمفهوم الولاء الذي يختزنه مفهوم المواطنة، ولا تكتمل المواطنة على الصعيد الواقعي إلا بنشوء دولة مدينة تمارس الحياد الايجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيديولوجيات مواطنيها. دولة تؤكد على احترام التنوع وليس نفيه، وتسعى بوسائل قانونية وسلمية للإفادة من هذا التنوع في تمتين قاعدة الوحدة الوطنية بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفياً لخصوصياتهم، وإنما مجالاً للتعبير عنها بوسائل مُنسجمة وناموس الاختلاف وآفاق العصر ومكتسبات الحضارة.
أن ما يفترضه هذا البحث (أن المواطنة تتعدى العلاقات والروابط الاجتماعية الأخرى كالعشائرية والمذهبية والهويات المحلية،لذا يُمكن اعتمادها بعدَّها مفهوم توحيدي يتيح للكل الاشتراك في العيش بحرية وأمان في الوطن الواحد تحت لواء هوية مشتركة تنضوي تحتها الولاءات الفرعية).
وسنحاول أثبات تلك الفرضية من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:
هل يُمكن للهويات الفرعية أن تُقيم وطناً مشتركاً؟.
وهل أن أقامة هذا الوطن سيتطلب بالضرورة التنكر لتلك الهويات أو رفضها؟.
وهل تؤسس الهوية الفرعية الولاء للدولة الوطنية؟.

أولاً: المواطنة أساساً للهوية المشتركة:

توصف المواطنة بأنها من أشد أنماط العضوية اكتمالاً في الدولة الحديثة بعدَّها رابطة تنشأ من علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن البلد، وبما تمنحه من حقوق كحق التصويت وحق تولي المناصب العامة في الدولة (١).
وهذا التحديد لمفهوم المواطنة وارتباطه بمفهوم المدينة ومفاهيم السياسة العقلية والوضعية للحكم تم اعتماده من قبل الحضارة الغربية في تطورها الحديث عندما اعتمدت الترابط القائم بين الفرد ووجود إقليمي معين كأساس للعضوية فيها، مع استثناء من لا ينطبق عليه هذا الشرط من حقوق المواطنة الكاملة.
على هذا تكون المواطنة من المفاهيم الحضارية التي أفرزها الفكر الحديث من خلال النتاج الفكري للإنسان الذي هو عماد وأساس هذا المفهوم، ومن خلال تراكم المنجزات الحضارية في الجانب العملي والتطبيقي التي حوّلت المفاهيم المُجردة إلى نظرية عمل. وتكللت هذه النظريات بمَنجزات حين ساهمت في رفع شأن الإنسان وجعلته قيمة عليا، وأصبح هو معيار الحضارة بعد أن غاب وغُيَّب لفترات طويلة وتحت مُسميات ودواع عدَّة (٢).
نشأ المفهوم المعاصر للمواطنة،أذن، في دولة نضج تركيبها السياسي والمؤسسي في رقعة مُحددة، واحتلت حقوق المواطنة محوراً رئيسياً في النظرية والسلوك للديمقراطية الحديثة.وينبع تعريف المواطنة نفسه من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام حقوق المواطنة للمجتمع.
وما زال مفهوم المواطنة مُصطلح سياسي مُتحرك وفي صيرورة تاريخية مُستمرة، ولكنه مع ذلك يستند إلى مقومات يتمثل أهمها بما يأتي (٣):
إنّ المواطنة هي تجسيد لنوع الشعب الذي يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.
من أجل تجسيد المواطنة في الواقع على القانون أن يُعامل ويُعزز مُعاملة الذين يُعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة، بصرف النظر عن الانتماء، أو الطبقة الاجتماعية أو العُرف أو الثقافة أو أيَّ وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات.

على القانون أن يُقدم الضمانات لمنع أيَّ تعدِّيات على الحقوق المدنية والسياسية، وعليه أيضاً ضمان قيام الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الإنصاف، كما أن على القانون أن يُمَّكن الأفراد من أن يشاركوا بفاعلية في اتخاذ القرارات السياسية في المجتمعات التي ينتمون إليها.
وعليه اعُتبرت المواطنة قيمةً ومبدأ يقوم عليه الحكم الصالح المُستند إلى شكل أداري في عملية التنظيم لمكونات الدولة.أيَّ أن الدولة الصالحة هي تلك الدولة القائمة على أساس المواطنة الفاعلة والضامنة لتحقيق منظومة الحقوق والواجبات الإنسانية والوطنية كافة من دون تمييز قومي أو عرقي أو طائفي أو سياسي. ومن جهته يُساهم تنظيم الشكل الإداري للحكم على أساس المواطنة في نشوء دولة فاعلة ووطن مُتماسك ومتجدد، وفي تلك الحالة يغدو الوطن جزءاً من التكوين والصيرورة والهوية والخصوصية والمصلحة التي تربط الفرد والمجتمع بوطنهم ومن ثم بدولتهم، وتغدو الوطنية وعياً وشعوراً وحباً مُترسخاً لدى الفرد أو الشعب أو الأمة تجاه وطنهم المحتضن لهم والعائد لهم، وستكون المواطنة الوسيلة التي تُمكن الفرد بوصفه جزءاً من المجموعة السياسية للدولة التي يعيش فيها.
وفي تلك الحالة يصبح الفرد هو أساس الشرعية السياسية وجزء من الجماعة التي تنتخب الحكومة، وهو أيضاً مصدر العلاقات الاجتماعية ومكَّون أساسي من مكونات المجتمع، وبذلك تنطوي المواطنة على بُعد قانوني،فضلاً عن بُعدَّها السياسي فهي تُعبر عن (هوية وتعبير عن انتماء الفرد إلى مجتمع سياسي)(٤).
وبناءاً على ما تقدم تصبح المواطنة هي الهوية المشتركة التي تعمل على اندماج جماعات قد تكون مُتباعدة أصلاً وتوفر لهم مصدراً لوحدة طبيعية. فهي علاقة تتجاوز روابط الدم والقرابة إلى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاته،أيَّ أنها تجعل السياسة موضوعاً لمُشاركة المواطنين في تقرير شؤونهم.
أن مزايا المواطنة تلك بعدَّها منظومة من الحقوق الطبيعية الثابتة والحقوق المدنية المُكتسبة والالتزامات المُتبادلة والحريات الأساسية، وكونها مفهوم مرادف لمفهوم المُشاركة في الإنتاج الاجتماعي وتعبير عن انتماء موضوعي إلى وطن ومجتمع ودولة، دفع البعض إلى وصفها بالصفة الموضوعية التي لا تقبل التفاوت والتفاضل حالها حال مفاهيم لائقة أخرى كالإنسانية والعالمية (٥). وصفتها الموضوعية تجعلها قيمة عامة يتمتع بها جميع منتسبيها بشكل مُحايد لا تقبل التفاوض بذاتها، فليس بين المواطنين من هو مواطن أكثر من الآخر، ولا اعتبار لأي اختلافات أو امتيازات في ظل هذه الصفة.
ومن هنا تكون الدولة الوطنية دولة الإنسان ودولة القانون التي تُقر المساواة ولا تعرف التمييز، وجميع أشكال الدول (كالدولة الديكتاتورية والعرقية والطائفية والحزبية والعشائرية والعائلية)، وهي دولة ما قبل المواطنة الحقيقية والكاملة كونها دولة الامتياز لا دولة الحقوق التي تؤسس كيانها على أساس الهيمنة والإقصاء والحجر في تنظيم العلاقات والاستحقاقات بين المواطنين شُركاء الوطن الواحد.
أن أنتاج دولة وسلطة المواطنة،أيَّ القادرة على تمثيل الكُل الإنساني والوطني بحيادية ونزاهة، والمساهمة في خلق أنساق من الرؤى والتصورات على ارض البناء والبقاء والتقدم،أمر مرهون بقدرة المجتمع على أدارة ذاته بحكمه وواقعية وتناغم وسلام.
والمشروع الحضاري الديمقراطي الذي تُشكل المواطنة الفعالة عموده الفقري هو الضامن...حسب البعض(٦)، لإنتاج فاعلية اجتماعية تصاعدية من خلال أنتاجه للسلطة الحيادية التي تقف على مساحة واحدة من الكُل الوطني بعيداً عن الإقصاء والتهميش والإكراه والحجر، وهو المُوقف لمُعوقات البناء من خلال حله لإشكاليات السلطة والإدارة العامة للمشروع الإنساني السياسي.
ومهمة أنجاز هكذا مشروع حضاري وخلق المجتمع المُتناغم في تشكيلاته الهادفة لإقرار المصالح العامة، والرافض ثقافياً ومعرفياً وعملياً لشرعية القوة والإنكار السياسي للحياة العامة تعتمد خلق روح المواطنة، والوظائف الأساسية للنظام السياسي بشتى مستوياته الحكومية وغير الحكومية واعتمادها كأحد الحلول السياسية الناجحة للتكامل والاندماج الاجتماعي والسياسي (٧).
فضلاً عن مفهوم توحيدي يصطدم مع الاتجاه الفردي داخل المجتمع الواحد، ويُتيح للكُل الاشتراك في العيش بحرية وأمان في أطار الوطن الواحد، إذا ما التزموا بالدفاع عنه، فروح المواطنة في حال ترسيخها ستقود بالنهاية إلى المُساهمة في الحياة السياسية،ثُمَّ الانتماء إلى الدولة طوعاً وليس عن طريق الإكراه، وهذا مُعطى يؤدي إلى جعل المواطن العضو في المجتمع عُنصراً مُلتحماً بالسلطة، ولكنه يبقى في نفس الوقت شخصاً مُستقلاً عنها.

ثانياً:الهوية الوطنية المشتركة:

رغم انتشار مفهوم الهوية وكُثرة تداوله،إلا انه يُوصف بالمفهوم الغامض ومُتعدد الأوجه ولا يسبر غوره أحد(٨). وقد قُدمت تعاريف عديدة ومُختلفة للهوية، ولكنها التقت على فكرة مركزية، وهي أحساس الفرد أو الجماعة بالذات،فهي نتيجة وعي الذات (٩). وهي حقيقة الشيء المُطلقة المشتملة على صفته الجوهرية،كما تعني

حقيقة الإبقاء على الشيء كما هو عليه تحت أي ظروف، وتُميز الذات وكينونتها وهي الخاصية التي تجعل الشخص معروفاً أو مُتعيناً (١٠).

وتشتمل الهوية على جُملة من العلاقات المادية والرمزية التي تربط وتوحد عدداً من الأفراد وهم حالة صراع ضد جموع مُشابهة في الجوهر، مخالفة في المظهر.فهي أذن الصفة التي يتمايز بها الأفراد والجماعات عن بعضهم البعض وتتحد بها كالاسم،فهي على الصعيد الفردي تعني التمايز، أما على صعيد الجماعة فتعني التمايز والتماثل في آن واحد،أيَّ أنها تُماثل أفراد وجماعة مع بعضهم البعض، وتمايزهم كجماعة عن الجماعات الأخرى.

ويوضح أحد الباحثين هذان التوجهان المُتناقضان في تكوين الهوية عندما يؤكد أن (الأول هو البناء على الضد حيث تتشكل هويتي على أساس الاختلاف مع الآخر، وقد أنتضم في دوائر مُتباعدة – أنا مركزها- وذلك على أساس جُملة من العلاقات الموضوعية مثل الجنس والدين واللغة،أما التوجه الثاني فهو البناء على المماثلة،حيث تتشكل هويتي هنا على شبهي مع الآخر، وقد أنتضم في دوائر متباعدة – أنا مركزها – في الشكل واللون واللغة والمعتقدات) (١١).

الهوية في مفهومها العام أذن هي الصفة التي يتمايز بها الأفراد والجماعات عن بعضهم البعض، وتتحد بها حالاتهم فهي على الصعيد الفردي تعني التمايز،أما على الصعيد الجماعي فتعني التمايز والتماثل في آن واحد،أيّ تماثل الأفراد والجماعة مع بعضهم، وتمايزهم كجماعة عن الجماعة الأخرى.

وعادة ما تتشعب الهوية إلى مُستويات ثلاثة تتمثل بما يأتي(١٢):

المستوى الفردي: ويعني شعور الشخص بالانتماء إلى جماعة أو أطار أنساني أكبر يشاركه في منظومة القيَّم والمشاعر والاتجاهات، وهي بهذا المعنى نفسية ترتبط بالثقافة السائدة وعملية التنشئة الاجتماعية.

المستوى الجمعي: وهو يعني تمثيل أو تجسيد الهوية في شكل تنظيمات وهيئات شعبية ذات طابع طوعي واختياري.

المستوى المؤسساتي: وهو تبلوَّر وتجسَّد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية وأشكال قانونية على يد الحكومات والأنظمة. أي ما يمكن أن ندعوه مأسسة الهوية أي خضوعها لمؤسسة.

وإذا كان الهدف الأساسي من مضامين الهوية هو تأصيلها،فأنها أحياناً تؤدي إلى ضعف أصالتها، مع ذلك تظل الهوية على مستوى الضمير القومي الجماعي فاعلة حتى وأن أخفقت المؤسسات في تجسيدها. فهوية مجموعة بشرية أو شعب كامل تُمثل ذلك الانتماء الجماعي الموحد لأفراد وفئات المجتمع،كما تُمثل وعي الفرد بانتمائه إلى جماعة تاريخية توفر له أطاراً وظيفيا لإشباع حاجته إلى الأمن النفسي، وإطاراً مرجعياً لصياغة منظومة قيمية - ثقافية تضم إدراكه للعالم وتفاعلاته معه وتقييماته له نزوعاً للسعي نحو أنجاز أهداف جمعية مشتركة دون أن يتعارض ذلك مع أهدافه الفردية الخاصة، فالهوية الجماعية هي نتاج للتجارب المشتركة ونمط الحياة المشتركة بين أفراد تلك الجماعة التاريخية.

بهذا المعنى فأن هوية أمة ما هي هوية نسبية تاريخية متطورة لا ثابتة أو جامدة،فهي ليست جوهراً متأصلاً، بل خلاصة تاريخ خاص من التجارب الثقافية والحضارية لأمة من الأمم، ولذلك فهي قابلة للتعديل والتكَّيف والتفاعل.

وحتى لو وصفت الهوية بأنها كينونة،فأنها كينونة غير مُكتملة، وإنما هي حركة دائمة من التكوَّن،هذا ما تثبته الحقائق الاجتماعية والوقائع التاريخية،فالإنسان يبدع هويته كما يبدع عمله وفكرة (١٣).

وطالما أن الأمم – الدولة القومية – في الوقت الحاضر تُشكل أقوى الأنظمة الاجتماعية، والتي تُحدد بسياستها ونشاطها مجرى الحركة التاريخية فهي بحاجة إلى هوية خاصة بها.

والمفهوم المعاصر للهوية هو أنها حالة سياسية وإرادية خاصة تقوم على الاتفاق عن وعي تام بين سكان إقليم معين على العيش معاً في مجتمع سياسي واحد هو مجتمع الدولة ذات السيادة التامة،" فلا هوية دون الدولة ولا دولة دون الهوية " (١٤).

ويتضمن ذلك الاتفاق تحديد القضايا الأساسية التي تمس صميم المجتمع السياسي كاجتماع الأمة، وخطابها، ونظامها السياسي والاجتماعي، وأولوية الأمة إزاء العالم الفردي لأعضائها وإزاء الأمم الأخرى،كما يتضمن على ممارسات اجتماعية وتمثلات رمزية في آن واحد.

ويُفضي كل ذلك إلى تحديد الهوية القومية وهي (مجموعة الميزات التي يُشارك فيها أفراد المجتمع رغم اختلافاتهم الفردية والمميزات الشخصية،التي يتحلون بها بوصفهم أعضاء في جماعات طبيعية،أثنية،عائلية،دينية،اقتصادية،ثقافية) (١٥).

وتُعاني أغلب المجتمعات في ظروف معينة من أزمة الهوية القومية التي تدل على حقبة تاريخية حرجة من التطور التاريخي لشعب ما. ويتمخض عنها ما يُمكن تسميته بالولادة الثانية لهذا الشعب وهذه المُعضلة تتعرض لها أغلب الدول والمجتمعات الإنسانية، أذا أدركنا إن دولاً قليلة في العالم تقوم على مجتمع أحادي الدين

والعرق واللغة.فمعظم دول العالم تضم أقليات كبيرة تتميز عن الأكثرية بأصولها أو ثقافتها أو ديانتها، وفي أكثر من دول العالم أقلية من هذا النوع تضم ٢٠٪من السكان أو أكثر (١٦).

لقد تفاقمت هذه الأزمة في الوقت الحاضر بعد أن قاد التحديث والتطور الاقتصادي ونمو المدن والعولمة،الناس في كل أنحاء العالم إلى أعادة التفكير بهويتهم وإعادة تعريفها بلغة مشتركة أكثر حميمية ودقة،فبدأت الهويات القومية والثانوية والمحلية تتقدم على الهويات الوطنية الأكثر أتساعاً هذا ما تُعانيه دولاً مثل تركيا،روسيا،إيران، الصين،تايوان البرازيل،كندا، الجزائر،المكسيك،ألمانيا،جنوب أفريقيا اليابان (١٧).

وتتنوع تلك الأزمات من بلد إلى أخر في الشكل والجوهر والشدة، ودون الشك بأن لكل أزمة أسبابها الخاصة بها، مع ذلك تبقى هناك أسباب مُشتركة يُمكنها أن تُهدد الهويات المُشتركة لتُغذي أزمة الهوية ومن تلك الأسباب ما يأتي (١٨):

دخول المجتمع برمته أو قطاع كبير منه في مرحلة انتقال نحو حقبة حضارية جديدة تتسبب في حدوث انقطاع تاريخي يتم من خلالها وبسببها قطع صلة الحاضر بالماضي وفقدان الثقة بطرق الحياة والتفكير والتقاليد السائدة.

يتقدم الجدل حول كيفية تعريف الهوية ومن هو المواطن، ومن ليس كذلك إلى الواجهة في مرحلة الانتقام من نظام معين إلى نظام آخر،لاسيما الانتقال من الحكومات الفردية إلى النظم الديمقراطية، فعندها تواجه الديمقراطيات كثيراً من المُطالبين بحقوق المواطنة –على حدَّ تعبير صموئيل هنتغتون -.

فشل الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية المُهيمنة على المجتمع في التجاوب مع احتياجات الناس والوفاء بوعودها واثبات صواب توقعاتها بالنسبة للذات والغير، و بما يفرض عليها أعادة النظر في صلاحية المسلمات العقائدية والرموز الثقافية، وما تُجسدها هذه المُسلمات العقائدية والرموز على أرض الواقع من طُرق حياة وتفكير وأساليب عمل.

الشك في مقدرة مكونات المجتمع على تقديم حلول ناجحة لمواجهة مُشكلات العصر واللجوء،بالتالي إلى ما تقدمه الحضارات السائدة في حل هذه المشكلات.

أن مواجهه أزمة الهوية على اختلاف مسبباتها وعواملها تتطلب ابتكار الأساليب العملية والفكرية القادرة أو المساعدة على صهر كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري ومعتقداته المختلفة،بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه.

وللدولة دور أساسي في تكوين الهوية الوطنية لتندرج اليوم في نوع الهويات القومية التي ليس لها وجود إلا بعمل الدولة المركزية. فالهوية كما تمت الإشارة سابقاً في حالة تكوَّن وتدعيم ولن تصل إلى أوجَّها إلا بعدما تقوم الدولة بعملها التوحيدي حتى يبلغ غايته، وعليها في هذه الحالة العمل والمُثابرة في التعاطي مع أنساق حركة التفاعل الذاتي والخارجي الذي تخوض غماره الهوية، فكل ما من شأنه أن يُرسخ ويُرشد ويُطوَّر كينونة المجتمع وهويته يجب تبنيَّه. وفي طليعة ذلك قيَّم وفروض واستحقاقات المواطنة التي تُشكل قاعدة التماسك للكيان الإنساني والوطني الجامع الموحد، وبالمُقابل يجب مواجهة ورفض كل من ما شأنه أضعاف أو تهميش وإقصاء الهوية الكُلية للمجتمع (١٩).

أن ما يتقدم لا ينفي بأن القياس في موضوع الهوية يُبقي دور الأمة فاعلاً. فالهوية يعدلها من يضعها، ومن هي تجسيد له، وهنا يأتي دور العمل الفكري والسياسي لتحقيق هذا التعديل، ومن الطبيعي أن يستلزم ذلك حواراً ونقاشاً فكرياً مُستمراً حول الهوية المشتركة ودعائم وجودها وتثبيتها.

ثالثاً: دور النخب الوطنية في تفعيل المواطنة وخلق الهوية المشتركة:

إن المواطنة كانتماء إلى وطن محدد وما تستتعبه من شعور يُمكن أن تصطدم بعوامل تُضعفها، يعود بعضها إلى الأطر الفكرية التي تحكم عقلية المواطن إلى بلد ما، والتي تجعل من الولاء الضيق للهويات الفرعية أقوى وارسخ من الولاء للوطن، بل وأحياناً يدخل في صراع مع الولاء الوطني، الأمر الذي يُهدد بتفتيت الوحدة الوطنية، وهذا يعني بان التوصيف للمواطنة لا يعني الانتماء فقط، وإنما الولاء الذي يصبح هو الأساس ويمتاز شأنه شأن القواعد الدستورية بالعلوية فهو يعلو على كل الانتماءات والولاءات الأخرى.

لذلك لا بد من استخلاص رؤية توازن بين الولاءات بحيث يبقى الولاء للوطن متقدماً للحفاظ على وحدته وانسجامه وتجانسه في إطار المواطنة دون إلغاء الخصوصيات أو تعويمها.

إن خلق تلك الرؤية يقتضي التأكيد على إن مقتضى حقوق المواطنة هو تقديم ولاء الوطن على غيره، وإلا فالأولوية ستكون للمُتقدم وسيستوفي حقوقه على حساب الآخر المختلف الذي لا يشابهه في خصوصيته (٢٠)، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل فاعلية المواطنة، وليس الولاء سوى الإخلاص بمعناه الشامل، أي إخلاص المواطنين تجاه بلدهم من خلال الدفاع عنه والحفاظ على وحدته وسلامة أمنه واستقراره. ويتجلى ذلك الموقف بشكل أكثر عندما يتعرض البلد لأخطار تهدد مصالحه وأرضه سواء أكان الفرد في المعارضة أو السلطة، فشدة الانتماء للوطن والإخلاص تمنع أي شخص من خيانته أو التفريط بمصالحه العليا التي تهمه وتهم الشعب كافة،

وهذا الموقف مُنفصل عن حقوق الرد تجاه حكومته، فسواء مثلت السلطة الحاكمة تطلعاته السياسية أو لم تمثلها هو باق على ولائه لوطنه.
وعندما يكون الشعب متعدداً قومياً ودينياً ومذهبياً كما هو الحال في العراق فانه يحتاج إلى إطار يوحد بين الطوائف والأديان المختلفة، وليس هناك سوى الولاء للوطن إطاراً عاماً يوحد بين تلك المكونات الفرعية، أي جعل مصلحة الوطن ووحدة أرضه وترابه ومصالحه فوق الجميع، وهذا بدوره يتطلب قدراً من التسامح والاعتراف المُتبادل بين جميع الأطياف بشكل لا يُلغي أياً من الخصوصيات ولا يتصادم مع أي واحد من الانتماءات، ومتى ما تم تفضيل أو تقديم الولاء الخاص على الولاء العام للدولة، فستحدث القطيعة بين الدولة ورعاياها فيتهدد كيان الدولة ووحدة البلاد وتماسك المجتمع.
إن الاختلافات والتنوعات داخل المجتمع لا تُهدد وحدة المجتمع وبنيته متى ما ظلت على مستوى الانتماءات ولم تتحول إلى عصبيات تقف حاجزاً أمام التفاعل والانفتاح على الأخر،" فالعصبيات تتصادم فتنتحر، أما الانتماءات فتتعايش وتتفاعل وتتكامل فتزدهر" (٢١).
وإذا كانت المواطنة تعني العيش المشترك فلابد من الإدراك إن العيش المشترك إنما هو التزام يحمل فيضاً من المعاني، انه الولاء لمجتمع واحد على تعدد الانتماءات المذهبية والطائفية والمناطقية فيه، وهو التلاقي تحت مظلة عيش كريم، واحترام متبادل وتطلع إلى غد واعد محكوم بوعي لوحدة المصير. وإذا كانت واقعة الانتماء تُعبر عن مُعطى تاريخي يتسم بطابع الضرورة الاجتماعية الموضوعية، فان ظاهرة الولاء تتبلور على أساس حضاري يتسم بطابع الاختيار الفردي الذاتي.
إن الحديث عن ضرورات ارتباط الولاء بالوطن وواقعة الانتماء بالوطن لا يعني إن المشاعر الوطنية تنبعث من وجدان المواطن من العدم لتفصح عن مدى تعلقه بأصوله العضوية على خلفية رواسب التاريخ والاجتماع والثقافة والدين،باعتبار إن التماهي مع الطبيعة يُعطي الفرد شعوراً بالأمان، كما إن إعلان المرء تمسكه بأعراف انتمائه لهوية فرعية وإذعانه للالتزام بها، لا يعني التنصل على الولاء أو التخلي عن ثوابت الهوية السياسية الواحدة، فالعلاقة بفرع وحب مجموعة صغيرة تنتمي إليها في مجتمع هو المبدأ الأول في العواطف العامة فالحب الكُلي وفقاً ل (ادموند بيرك) لا يُخمده هذا الولاء الثانوي (٢٢).
أيَّ إن ظاهرة الانتماء للوطن أو الأمة لا تتعارض مع واقعة الانتماء للطائفة أو العشيرة، فالذي لا يُحسن تقدير روابط انتمائه الطائفي أو القبلي، ويُدرك حدود كل منهما بالنسبة إلى علاقاته الاجتماعية، لا يستطيع بالمُقابل إن يثُمن قيمة ولائه الوطني ويستشعر أهميته في إطار بلورة هويته السياسية (٢٣).
وإذا ما نظرنا إلى واقع المجتمع العراقي نجد أنه بأمس الحاجة إلى تأسيس هوية وطنية عامة تكون بمثابة المرجعية لجميع أطيافه وتياراته، وبالتالي تُتيح للجميع فُرص الارتقاء بوعيهم التقليدي إلى مستوى أدراك ولائهم الوطني الموحد، بدلا من أن يندفع كل فرد عراقي إلى تلمس سبيل خلاصه بنفسه والبحث عن حقيقة وجوده بمفرده.
إن بناء هوية وطنية مُستقرة وواضحة تتفق عليها جميع فئات الشعب، قضية شاملة وعامة تخص جميع الأوطان. ومعاينة سريعة لخارطة العالم تبين لنا إن الأوطان المُستقرة القوية هي الأوطان التي تمكنت من انجاز مهمة بناء الهوية، كما يمكن ملاحظة إن تماسك الهوية الاجتماعية لأعضاء أي جماعة تاريخية متعددة الأعراق والأديان والطوائف غالبا ما يرافقه تنامي اهتمامهم بالمصلحة العامة وتطويرهم لمعاني مُتقدمة وبناء لوجودهم، وازدياد شعورهم بالرضا عن حياتهم وبالفاعلية الذاتية وبالقدرة على التأثير في مساراتهم الاجتماعية، مع انخفاض سلوكيات العنف ومشاعر التعصب والشك والأفكار النمطية السلبية نحو بعضهم والعكس بالعكس، أي إن ضعف الهوية الوطنية لأي شعب يؤدي إلى ضعف الشخصية الاجتماعية وكثرة التوترات السياسية وسيادة العنف وديمومة الدكتاتورية.
وبالنسبة للعراق فان أي باحث في التاريخ الحديث له سيكتشف بصورة جليه بان العامل الأول في ديمومة التوتر والعنف في الوضع السياسي والاجتماعي يعود أولاً إلى هشاشة الهوية الوطنية العراقية. فصحيح إن طبيعة العراقيين مهما اختلفت انتماءاتهم الطائفية والدينية واللغوية، فإنهم يتعايشون بصورة تكاد تنعدم فيها العنصرية بشكلها الاجتماعي، كما تميز تاريخ وادي الرافدين بانعدام الحروب العنصرية والأهلية بين الناس وسهولة ذوبان الشعوب الجديدة في الشخصية الرافدية المُشتركة، رغم هذه الخصال الايجابية في طبيعة الشعب العراقي، إلا إن النُخب السياسية العراقية لم تحاول تطوير هذه الخصال إلى المستوى السياسي والتربوي الواعي والصورة الكاملة لتفاصيل هذا التنوع في المجتمع العراقي، وبدل ذلك لجأت الدولة والنخب والأحزاب السياسية إلى ابسط الحلول وأكثرها سطحية وهو أسلوب السكوت وتجنب التطرق أي تفاصيل لماهية الأديان والمذاهب والجماعات اللغوية التي يتكون منها المجتمع العراقي، وانغرس هذا التجاهل والتجهيل المستمر منذ أجيال ولحد الآن عميقاً في العقلية العراقية،بحيث غدا التطرق لهذه الأمور من المُحرمات التي يتم تداولها بين أبناء الجماعة اللغوية أو المذهب أو الدين، وبالتالي صارت كل جماعة تشعر بداخلها بأجنبيتها عن الهوية العراقية المشتركة.

نتيجة لهذا الوضع تعمقت ازدواجية الهوية في الفرد والجماعات العراقية. فمن ناحية نجد إن العراقيين يتآلفون ويشتركون ويتناغمون في معظم عاداتهم وتفاصيل حياتهم الاجتماعية والثقافية اليومية وهناك اتفاق عام على وجود آثار وفلوكلور وفن وتراث سياسي وميثولوجيا وروح ولهجات وأزياء ومزاج وشخصية عراقية، ومن ناحية أخرى نراهم يتناقضون في مشاعرهم الجماعية السياسية وانتمائهم التاريخي الوطني المشترك.
وهكذا أدى شعار الأحزاب والنخب والدولة "بأننا عراقيون وكفى " إلى الاعتقاد بأن السكوت والتكتم عن التطرق لتنوعات المجتمع اللغوية والدينية والطائفية سيؤدي تلقائياً إلى التوحد، لكن الذي حصل هو العكس تماما، إذ إن هذا التجاهل والتنافر إلى حدَّ التعبير السافر عنه من خلال الانقسامات السياسية حدث تبعاً للانتماء اللغوي والديني والطائفي.
إن المسؤولية الكبيرة والتقصير يقعان على عاتق جميع النخب الثقافية والسياسية العراقية (ليبرالية وقومية وأممية ودينية). فالتقصير الكبير الذي مارسته هذه النخب هو أنها لم تنتبه إلى ضرورة انجاز أولى المهام المُلقاة على عاتق أي نخبة وطنية في أي امة تبتغي التحرر وبناء الوطنية وتعني (إحياء الهوية الوطنية)، من خلال التنظير الفكري والسياسي وإعادة كتابة التاريخ بصورة رد الاعتبار لجميع الفئات القومية والدينية والمذهبية(٢٤).
المشكلة تكمن إذن في غياب الإيديولوجية الشاملة والعميقة، علماً إن الإيديولوجية ليست هي التي تخلق الهوية الوطنية، بل هي التي تكشف عن وجودها الموضوعي الموروث أي إن الإيديولوجية الوطنية تخلق (الوعي بالهوية).
وفي هذا الوضع يُطرح مبدأ المواطنة ليكون قاعدة للتماسك الإنساني والوطني الجامع والموحد للعراق، وذلك انطلاقا من الإيمان بقدرة هذا المبدأ في حالة اعتماده على تحويل أوجه الاختلاف الديني والمذهبي والعرقي والمناطقي التي يزخر بها العراق إلى تنوع داخل الوطن الواحد يُثري الدولة ويغني المجتمع بدل اعتماده على التوافقية والمُحاصصة والمساومات السياسية والطائفية التي تعمل على ترسيخ تلك التنوعات وتخلق أزمة هوية داخل المجتمع العراقي.
وفي هذه الحالة يفترض العيش المشترك في العراق تفعيل الهوية الوطنية العراقية بوصفها مرجعية للعيش المشترك، أي تحقيقها العملي له من خلال صياغة الثقل الضروري للهوية العراقية العامة والهويات الجزئية، ويستدعي ذلك صياغة رؤية واقعية وعقلانية عن وحدة وتجانس المجتمع القومي والوطني في العراق من اجل تكامل المجتمع في بناء الدولة الشرعية والنظام والمجتمع الديمقراطي والمدني مع تحديد ماهية الدولة الشرعية أو الدولة البديلة بوصفها المقدمة الضرورية والضمانة الفعلية لطبيعة مجرى التطور اللاحق، ولابد للنخب العامة والسياسية بشكل خاص أن تعي المسؤولية التاريخية والأخلاقية عبر ارتقائها إلى مصاف الإدراك الفعلي لمنظومة المبادئ المكونة لفكرة المرجعية الوطنية العراقية بوصفها هوية المستقبل أيضاً (٢٥).
إن نجاح أي مشروع كبير هو أولاً وقبل كل شيء نتاج لتراكم الرؤية الواقعية عن طبيعة وحجم الإشكاليات التي تواجهها الأمة والدولة، وتجربة خمس سنوات من الاحتلال تبرهن على إن المشاريع الأجنبية الوافدة تبقى غريبة مهما كانت نواياها وغاياتها، كما إن القوى الجزئية من أقليات قومية أو طائفية أو هامشية اجتماعية أو سياسية لا تصنع غير التجزئة والعيش بمعاييرها، ويبقى ازدهارها سريع الزوال لأنه يتعارض مع الهوية العراقية بوصفها هوية تاريخية ثقافية وليست قومية أو عرقية أو جهوية أو طائفية.
إن القائمين على خلق الكيان العراقي الجديد لابد أن يدركوا العلاقة الحميمة بين مدى الولاء لكيان سياسي ومدى تطابق هذا الكيان مع تطلعات المجتمع أو على الأقل مع متطلبات الفئات المؤثرة سياسياً فيه بشكل وحدود الكيان، مما يستدعي عملهم لتعزيز المواطنة وترسيخها بوصفها وحدة انتماء محايدة لا تعرف التفاضل والتمايز بين المواطنين وهي الصفة القانونية التي تهب الاعتراف والحماية على أساس المساواة والتكافؤ بدون تمييز بسبب الاختلاف أياً كان مصدره. وتظل الولاءات الخاصة حق طبيعي ليس من حق الدولة إضعافه أو نفيه إذا ما عمل تحت مظلة الولاء الوطني للوطن والدولة، ففي هذه الحالة لا ازدواجية في الولاء لان العلاقة بينهما علاقة الخاص والعام، الدولة أطار مُحايد تجاه رعاياها وهي ملتزمة بدرجة واحدة بالولاء تجاه مواطنيها وليس لها الحق في فرض ولاء معين على رعاياه بما يحملهم على الالتزام مع التأكيد على إن ولاء المواطنين لانتماءاتهم الخاصة يجب إلا يكون على حساب الولاء للدولة والوطن، فالولاءات الخاصة مشروعة ومجازة إذا لم تؤسس لكانتونات على حساب الولاء للدولة الجامعة للكل الوطني.

الهوامش والمصادر

(١) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، بحث في مجموعة باحثين علي خليفة الكواري محررا، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص٣٠.
(٢) جاسم الصغير، المواطنة الدلالات الحضارية والشريك السامي بين الوصف والدين، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد الثامن، ٢٠٠٤، ص١٣٢.

(٣) لي خليفة الكواري، مصدر سبق ذكره، انظر كذلك وايد المبارك مناقشا في ندوة المواطنة والديمقراطية...مصدر سبق ذكره، ص٤٧.
(٤) المصدر نفسه، ص٤٧.
(٥) جاسم الصغير... مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.
(٦) حسين درويش العادلي، المواطنة: الديمقراطية والفاعلية الاجتماعية، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد العاشر، ٢٠٠٥، ص١٣٦.
(٧) حسين درويش، المواطنة، (بغداد: دار المرتضى، ٢٠٠٦)، ص٢٦.
(٨)انظر صاموئيل هنتنغتون، من نحن... الرويات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، (دمشق، دار الرأي للنشر ٢٠٠٥)، ص٣٧.
(٩) المصدر نفسه، ص٣٧.
(١٠) لورنس اوردوك، نقلا عن علاء عبد الرزاق، أزمة الهوية في الفكر العربي المعاصر (بغداد، ٢٠٠٠)، ص٥.
(١١) المنصف المرزوقي، من اجل مفهوم متعدد المستويات للهوية، مجلة المواطنة والتعايش، العدد الخامس عشر، ٢٠٠٧، ص٦٤.
(١٢) علاء عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.
(١٣) ساحر عكاش، البحث عن الذات: ذات معنى، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢١٧، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص٤٠.
(١٤) عياض ابن عاشور، الضمير والتشريع، العقلية المدنية والحقوق المدنية (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨)، ص٨٨.
(١٥) نديم البيطار، حدود الهوية القومية: نقد عام (بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، بدون تاريخ)، ص١١.
(١٦) رشيد الخيون، الأديان والمذاهب في العراق (د.م. روح الأمين، ٢٠٠٦)، ص٧١.
(١٧) للتفاصيل عن طبيعة تلك الأزمات انظر: صاموئيل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص٢٦-ص ٢٧.
(١٨) نفس المصدر، ص٢٩. انظر كذلك محمد عبد العزيز ربيع، الثقافة وأزمة الهوية العربية، مجلة الهدى،العدد ١٧٩، ٢٠٠٠،ص ١٥.
(١٩) حسين درويش العادلي،المواطنة....مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.
(٢٠) عادل الغرباوي،التسامح ومنابع اللاتسامح،(بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين ٢٠٠٦)،ص ٨٤.
(٢١) سليم الحص، الهوية والتضحية، مجلة المستقبل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، العددالثالث،٢٠٠٥، ص ٦٤.
(٢٢) نقلاً عن صاموئيل هنتغتون... مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.
(٢٣) ثامر عباس، أعاقة التحول الديمقراطي في المجتمع المدني، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد ٨،٢٠٠٤، ص ١٢٧.
(٢٤) سليم مطر، الذات الجريحة،بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،٢٠٠٠، ص ٣٥١.
(٢٥) ميثم الجنابي،أشجان وأوزان الهوية العراقية (بغداد،دار ميازابوتاميا،٢٠٠٧)، ص ١٤.